تحرك عاجل

الإفراج عن لُجين الهذلول بشروط

في 10 فبراير/شباط 2021، أُفرِج عن المدافعة السعودية عن حقوق الإنسان، لُجين الهذلول، إفراجاً مشروطاً، بعد الحكم عليها في ديسمبر/كانون الأول 2020، بالسجن لمدة خمسة أعوام وثمانية أشهر، عقب محاكمة فادحة الجور. وأُدينت لُجين بتهم تتعلق بعملها في مجال حقوق المرأة، فيما تقدمت بطعن على الحكم. وتظل لُجين خاضعة للمراقبة لمدة عامين وعشرة أشهر من فترة العقوبة، والتي عُلِّق تنفيذها جزئياً، ولا تزال أيضاً ممنوعة من السفر لمدة خمسة أعوام. وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات إلى أن تعمل على إلغاء الحكم الصادر ضدها، وإلى أن تُجري تحقيقاً فعَّالاً حول مزاعم تعرُّضها للتعذيب في أثناء احتجازها.

بادرو بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

الفاكس: 3125 403 11 966+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،

تحية طيبة وبعد ...

*في 10 فبراير/شباط 2021، أُفرِج عن المدافعة السعودية عن حقوق الإنسان، **لُجين الهذلول**، إفراجاً مشروطاً من السجن، بعدما حكمت عليها المحكمة الجزائية المتخصصة في ديسمبر/كانون الأول 2020 بالسجن لمدة خمسة أعوام وثمانية أشهر، مع تعليق تنفيذ عامين وعشرة أشهر من مدة العقوبة، باحتساب الفترة التي أمضتها بالفعل قيد الاحتجاز منذ مايو/أيار 2018. وأُدينت لُجين بتُهم مُلفقة تعلقت بعملها السلمي في مجال حقوق الإنسان، واشتملت على "التجسس لصالح جهات أجنبية" و"التآمر على المملكة"، بسبب ترويجها لحقوق المرأة والدعوة إلى إنهاء نظام ولاية الرجل في المملكة السعودية.*

واعتُقلت لُجين الهذلول في مايو/أيار 2018، واحتُجزَت دون أي تُهم أو محاكمة بين 17 مايو/أيار 2018 و13 مارس/آذار 2019، عندما مَثُلت في الجلسة الأولى من المحاكمة. وحُبسَت لُجين الهذلول داخل زنزانة انفرادية لفترات طويلة خلال احتجازها. وتعرَّضت لُجين الهذلول خلال الأشهر الثلاثة الأولى من اعتقالها، للتعذيب والاعتداء الجنسي، وضروبٍ أخرى من المعاملة السيئة، حينما احتُجِزت بمعزل عن العالم الخارجي وداخل الحبس الانفرادي، دون أن يُتاح لها الاتصال بأسرتها أو محاميها.

وعلى الرغم من خروج لُجين الهذلول من السجن، إلا أنها لا تتمتع بالحرية حتى الآن، إذ تخضع للمراقبة، ما يعني أنها مُعرَّضة للسجن مُجدداً، في حين أن الإفراج عنها يظل محكوماً بشروط، ولا تزال ممنوعة من السفر لخمسة أعوام. وإضافة إلى ذلك، لا تزال تُمنَع من التماس العدالة واللجوء إلى إجراءات المساءلة فيما يتعلق بمزاعم تعرُّضها للتعذيب والتحرش الجنسي داخل السجن خلال الأشهر الثلاثة الأولى من فترة احتجازها.

ونحُث جلالتكم على أن تعملوا على إلغاء الحكم بإدانة لُجين الهذلول وسجنها، إذ أنها احتُجزَت وحُوكمت لمجرد ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير. ونحُثُكم أيضاً على ضمان حرية لُجين في التنقُل والسفر بإلغاء حظر سفرها في الأعوام الخمسة المقبلة، وكذلك بإلغاء حظر سفر والديها. وإلى جانب ذلك، نهيب بجلالتكم أن تعملوا على إجراء تحقيق محايد وفعَّال بشأن ما ورَد عن تعرُّض لُجين للتعذيب والتحرش الجنسي وسوء المعاملة داخل السجن، حتى يتسنى تعويضها تعويضاً وافياً عما وقع لها، ومقاضاة المُشتبه في مسؤوليتهم عن تلك الأفعال في إطار محاكمات عادلة ودون أي إمكانية لإعمال عقوبة الإعدام. وأخيراً، نحُثُكم على ضمان سلامة لُجين الهذلول وحمايتها من التعرُّض

للتهديدات أو المضايقات أو أي نوع من الإجراءات العقابية، ما يُمكّنِها من مواصلة عملها بأمان في مجال حقوق الإنسان دون ترهيب أو خوف من ملاحقتها قضائياً.

وتقبلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

كانت لُجين الهذلول من بين 11 ناشطة لحقوق المرأة مَثلن في محاكمة أمام المحكمة الجنائية بالرياض في 13 مارس / آذار 2019، وكانت الجلسة مغلقة ومُنِع الدبلوماسيون والصحفيون من حضورها. ووُجه للعديد من الناشطات تُهم بالاتصال بوسائل إعلام أجنبية وبناشطاتٍ أخريات، وبالتواصل مع منظمات دولية، من بينها منظمة العفو الدولية. واتُهِم بعضهن أيضاً بـ "بتعزيز حقوق المرأة"، و"الدعوة إلى إنهاء نظام وصاية الرجل على المرأة".

وفي 2020، استُؤنفت محاكمة العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي اعتُقِلن بين مايو/أيار ويوليو/تموز 2018، وانتهت بإصدار عدد من الأحكام بالسجن، عقب محاكمات جائرة. ومثُلت **لُجين الهذلول** و**سمر بدوي** و**نسيمة السادة** و**نوف عبد العزيز** و**مياء الزهراني** خلال جلسات منفصلة أمام المحكمة الجنائية بالرياض في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، بعد تأخير محاكمتهن لأشهر واحتجازهن المُطوَّل دون اتخاذ أي إجراءات بشأن محاكمتهن. وأُحيلت قضية لُجين الهذلول إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في ديسمبر/كانون الأول 2020، بعدما خلُصت المحكمة الجنائية إلى أن قضيتها "خارج نطاق اختصاصها". وتختص المحكمة الجزائية بنظر القضايا المتعلقة بالإرهاب، ومن ثَمَّ، لا يجب أن تُحاكِم النشطاء السلميين أو أن تُصدِر أحكاماً بحقهم.

ولا تزال السلطات السعودية تحتجز تعسفياً أفراداً وتُحاكِمهم بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم، وعملهم في مجال حقوق الإنسان، ومن بين هؤلاء، محمد البجادي، أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية (حسم)، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، يُحتجَز دون أي تُهم أو محاكمة منذ مايو/أيار 2018، وسلمان العودة، رجل الدين الإصلاحي الذي يواجه الإعدام بموجب حكم صادر على خلفية تعبيره السلمي عن آرائه.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو العربية
يمكنكم استخدام لغة بلدكم
ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 15 أبريل/نيسان 2021
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.
الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: لُجين الهذلول (صيغ المؤنث)
رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/3648/2021/ar/